جيش الاحتلال يبرئ ضابطاً كبيراً أعدم فتى فلسطينياً

تقرير: عيوب خطيرة في مفاعل ديمونا النووي

الأراضي المحتلة – «وكالات»: قرر مراقب الدولة الإسرائيلي، يوسف شبيرا السماح بنشر أجزاء من تقرير رسمي وضعته هيئة الطاقة الإسرائيلية، وأشرف عليه مراقب الدولة حول «عيوب خطيرة» في مفاعل ديمونا النووي.

وحسب صحيفة هآرتس الإسرائيلية، فإن قرار المراقب جاء بعد دعوى قضائية أقامتها «هآرتس» وطالبت بنشر الأجزاء غير السرية في التقرير.

وكان مكتب مراقب الدولة أعد التقرير حول المفاعل في 2013، ولكن بعد مشاورات أجراها المراقب مع جهات أمنية قرّر حجب التقرير، خاصة بسبب احتوائه على الكثير من المعلومات التي من شأنها أن تؤثر سلبيا على الإسرائيليين، مع فشل إسرائيل حتى الآن في معالجة الكثير من العيوب التقنية المتعلقة بالمفاعل النووي.

وأعلن الجيش الإسرائيلي أمس، انه لن يوجه اتهاما إلى ضابط كبير قتل فتى فلسطينيا كان ألقى حجارة على آليته العسكرية في الضفة الغربية المحتلة في صيف عام 2015.

واعتبر المدعي العام العسكري في بيان صادر عن الجيش أن الكولونيل إسرائيل شومير، لم يتعمد قتل محمد الكسبة (17 عاما) في 3 يوليو (تموز) بالقرب من حاجز قلنديا في جنوب رام الله في الضفة الغربية المحتلة.

الشهيد محمد الكسبة

وبحسب البيان، خلص المدعي العام العسكري «إلى أن إطلاق النار على الجاني لم يكن جنائيا والحادث لا يبرر اتخاذ اجراءات قانونية ضد الضابط»، مشيرا إلى إغلاق التحقيق.

وأوضح البيان أن الفتى القى حجرا على زجاج المركبة العسكرية التي كان شومير يقودها، فخرج هذا الأخير «من المركبة واطلق النار في الهواء وعلى الأطراف السفلية للمهاجم».

وتابع «مع ذلك، وبسبب حقيقة الوضع التشغيلي، ادت الرصاصات إلى مقتل المهاجم».

وكان الجيش أعلن فور حصول الحادث أن شومير، وجنديا اخر قاما بفتح النيران عندما تم تخريب سيارتهما و«ردا على خطر وشيك».

ووزعت منظمة «بيتسيلم» الحقوقية الاسرائيلية، شريط فيديو يستند إلى لقطات من كاميرا المراقبة الموجودة في محطة وقود قريبة، قالت انه يدحض ادعاءات الجيش. ويظهر في الشريط شخص يركض باتجاه مركبة عسكرية لم يقوم بإلقاء الحجارة عليه.

وبعدها تتوقف السيارة ويخرج منها رجلان ويركضان خارج كادر الصورة ليلحقا بالشاب الذي القى الحجارة.

وانتقدت المنظمة في بيان الاثنين، قرار الجيش، واصفة إياه بانه «جزء لا يتجزأ من آلية التستر المتجسدة في منظومة التحقيقات العسكرية».

وبحسب المنظمة، فإن «الإقرار بان إطلاق النار كان قانونيا لأن الضابط ادعى أنه وجه باتجاه الساقين لكنه لم يكن دقيقا في إطلاق النار، يعكس قبل كل شيء استعداد منظومة التحقيقات لتجاهل تعليمات إطلاق النار والقانون، كل ذلك في سبيل إعفاء عناصر قوات الأمن من المسؤولية عن عمليات القتل غير القانونية للفلسطينيين».

ويأتي القرار بينما يزداد التوتر بين الإسرائيليين والفلسطينيين بعد إقدام جندي إسرائيلي آخر في 24 مارس الماضي على قتل الشاب عبد الفتاح الشريف (21 عاماً)، بينما هو ملقى على الأرض بعد إصابته في إطلاق نار عليه إثر تنفيذه عملية طعن في الخليل في جنوب الضفة الغربية المحتلة.

مفاعل ديمونة النووي الإسرائيلي

ونقل مراسل صحيفة هآرتس الإسرائيلية، أن نشطاء في الوسط العربي ينوون الإعلان رسميا أمس، عن تشكيل حركة سياسية جديدة عربية باسم «الوفاء والإصلاح».

وتضم قائمة المؤسسين شخصيات نشطت سابقا في الجناح الشمالي للحركة الإسلامية التي حظرتها إسرائيل بالقانون.

وقالت هآرتس إن اتصالات جرت أخيرا بهدف تشكيل هذه الحركة، بعد قرار الحكومة اعتبار الحركة الإسلامية خارجة عن القانون.

ويُحذر المبادرون اليها من صبغها بطابع ديني أو طائفي، ويعدون بالتمثيل الملائم لكل الطوائف والتيارات، للمتدينين والعلمانيين.

وحسب جهات قريبة من المبادرة فإن الحركة الجديدة، تعد محاولة من تيارات سياسية لم تجد مكانا لها في الأحزاب العربية القائمة، لاحتلال مكانها على الساحة العربية في إسرائيل.

وأضافت الصحيفة أن الحركة لا تنوي في المرحلة المقبلة التقدم لانتخابات الكنيست، تماما مثل الجناح الشمالي للحركة الإسلامية، التي كانت تقاطع هذه الانتخابات.

التحق بحركة الشباب

إعدام صحافي دبّر قتل عدد من زملائه في الصومال

إعدام الصحافي الصومالي حسن حنفي

نفذ حكم الاعدام رمياً بالرصاص، صباح أمس، في أكاديمية الشرطة في مقديشو، بصحافي صومالي، التحق بمتمردي حركة الشباب الاسلامية، وحكم عليه بالإعدام، لأنه دبر قتل خمسة من زملائه بين 2007 و2010.

وحضر عدد كبير من الصحافيين تنفيذ الحكم، بحسن حنفي، ورأوا زميلهم السابق يقاوم عناصر الشرطة الذين اضطروا إلى ربطه على عامود.

وقال المسؤول الكبير في المحكمة العسكرية التي حاكمته، عبد الله حسين إنه «اعترف وأدين بتدبير قتل عدد من الصحافيين الصوماليين، ونفذ الحكم فيه».

واعتقل حسن حنفي في أغسطس(آب) 2014 في العاصمة الكينية نيروبي، وسلم إلى الصومال في نهاية السنة نفسها.

وأعدم السبت إثنان من عناصر حركة الشباب الإسلامية رمياً بالرصاص في مقديشو، بعد إدانتهما بقتل صحافية تعمل في التلفزيون الوطني أواخر 2015.

والصومال واحد من أخطر البلدان للعاملين في وسائل الإعلام. فقد قتل 45 صحافياً في الصومال منذ 2007. وتنامي قوة حركة الشباب الإسلامية، كما تقول لجنة حماية الصحافيين.

وتدرج منظمة «مراسلون بلا حدود» الصومال في المرتبة 172 من أصل 180 بلداً، في تصنيفها لـ2015 لحرية الصحافة.

وتشن حركة الشباب الإسلامية التي تقاتل الحكومة الصومالية هجمات دورية تستهدف مسؤولين حكوميين وصحافيين.

لكن حركة الشباب الإسلامية ليست العدو الوحيد للصحافيين الصوماليين، الذين يمكن أن يواجهوا أيضاً نقمة رجال اعمال وسياسيين لا ترضيهم تغطيتهم الإعلامية.

صادرت أسلحة خلال مداهمة أمنية والقت القبض على 3 إرهابيات

قوات الأمن الباكستانية تعتقل 500 شخص مشتبه بهم

إسلام أباد – «وكالات»: ذكر تقرير إخباري أمس، أن قوات الأمن والشرطة الباكستانية القت القبض على أكثر من 500 مشتبه بهم، من بينهم 205 من مواطني أفغانستان، في إطار عملية بحث قامت بها القوات في أنحاء مختلفة في المدينة.

ونقلت قناة جيو التلفزيونية الإخبارية الباكستانية عن الشرطة قولها، إنه قد تم اثناء العملية مصادرة أسلحة ثقيلة من بينها 20 مسدسا وثلاث بنادق وعشرات الأعيرة النارية ممن تم القبض عليهم.

وجرت العملية في مناطق فقير آباد وهاشت ناجري وسارباند وحياة آباد وأغا مير جاني، وقامت شرطيات بتفتيش 500 منزل بالاستعانة بالكلاب البوليسية، أثناء عملية البحث الكبرى.

والقت قوات مكافحة الإرهاب في مدينة سرجودها في شمال شرق باكستان القبض على ثلاث نساء يشتبه في انهن إرهابيات، بالقرب من منطقة لاهور رود، وبحسب بيان صدر عن إدارة مكافحة الارهاب أمس، قال المسؤولون إنهم صادروا سترتين ناسفتين وثلاث قنابل يدوية، كانت بحوزة «الإرهابيات»، بحسب ما أورده موقع صحيفة «دون» الباكستانية الإخبارية على الإنترنت.

وجاء في البيان انه اثناء المداهمة أطلق شخصان النار على مسؤولي إدارة مكافحة الارهاب، مضيفاً أن المسؤولين ردوا على إطلاق النار دفاعا عن النفس، بحسب «دون».

وأوضحت إدارة مكافحة الارهاب أن المهاجمين الاثنين هربا وانه قد تم إلقاء القبض على النساء الثلاث أثناء محاولتهن الهرب.

وكشفت النساء اللاتي تم إلقاء القبض عليهن، هويات شريكيهن وعناوينهما، وقد تم تشكيل فرق خاصة، وإرسالها لإلقاء القبض على الرجلين.

عناصر قوات الأمن الباكستانية

بخلاف حالات الكوارث

تحالف ميركل يسعى للاستعانة بالجيش في مهام داخلية

أنغيلا ميركل برفقة عناصر من الجيش الألماني

برلين – «وكالات»: يعتزم التحالف المسيحي المنتمية إليه المستشارة الألمانية، انغيلا ميركل، العمل على وضع أسس للاستعانة في المستقبل بالجيش الألماني في مهام داخلية بخلاف حالات الكوارث.

وذكرت صحيفة «بيلد» الألمانية الصادرة، أمس، أن «الكتلة البرلمانية للتحالف المسيحي، الذي يضم الحزب المسيحي الديمقراطي برعامة ميركل والحزب المسيحي الاجتماعي البافاري، تناقش هذه الخطط خلال اجتماع مغلق في برلين اليوم».

وقال خبير شؤون الدفاع في التحالف المسيحي، هينينغ أوته، في تصريحات لـ«بيلد»: «يتعين علينا مواجهة التحديات الجديدة بالكامل على المستوى الداخلي أيضا الاستعانة بالجيش في مهام داخلية لا ينبغي أن يظل من المحظورات».

ويشار إلى أنه لا يُسمح في ألمانيا حتى الآن بالاستعانة بالجيش في مهام داخلية إلا في حالة الكوارث.

ويرى أوته ذلك أمراً خاطئاً، وقال: «القواعد السارية منذ بداية نشأة الجمهورية الاتحادية متوارثة»، مؤكدا ضرورة العمل على إعادة توزيع مهام الجيش والشرطة الاتحادية والشرطة لأجهزة الاستخبارات.

يذكر أن هناك مطالب متكررة من التحالف المسيحي في الماضي للاستعانة بالجيش الألماني في مهام داخلية.

ودعا وزير المالية الألماني فولفغانغ شويبله المنتمي للحزب المسيحي الديمقراطي إلى ذلك العام الماضي في ظل مخاطر الإرهاب.

وفي المقابل رفض ذلك وزير الداخلية الألماني توماس دي ميزير المنتمي لنفس الحزب، معللاً بأن الشرطة يمكنها ضمان الأمن الداخلي على نحو جيد.

تايوان تتهم الصين بخطف 8 من مواطنيها من كينيا

اتهمت تايوان اليوم الإثنين، الصين، باختطاف 8 من مواطنيها تقول إنه تمت تبرئتهم من قضية اتهموا فيها بارتكاب «جرائم إلكترونية» في كينيا.

وقال المدعي العام الكيني في يناير إنه يبحث طلبا من بكين لتسليم 76 صينيا متهمين «بجرائم إلكترونية» في كينيا للمثول أمام المحكمة في بلادهم.

لكن تايوان تقول إن بعض هؤلاء المتهمين من تايوان وإن 23 تايوانيا برأتهم محكمة كينية الثلاثاء الماضي وأمهلتهم 21 يوما للمغادرة.

وقالت وزارة الخارجية التايوانية إن الصين ضغطت على الشرطة الكينية لوضع 8 تايوانيين على متن طائرة صينية متجهة إلى أراضيها يوم الجمعة. ولم تكشف الخارجية التايوانية عن طريقة اختطافهم.

وأضافت الوزارة في بيان «هذا اختطاف غير قانوني وغير متحضر وانتهاك خطير لحقوق الإنسان الأساسية» مضيفة أنها تطالب بإعادة الـ8 على الفور.

وذكرت الوزارة أنها أرسلت مسؤولين من مكتب تمثيل تايوان في جنوب أفريقيا، للتعامل مع القضية لعدم وجود مكتب لها في كينيا.

ولم يستجب مكتب شؤون تايوان في الصين، الذي يشرف على العلاقات مع تايبيه لطلب بالتعليق وكذلك لم تستجب وزارة الأمن العام الصينية.

وعند سؤاله عن القضية خلال إفادة صحفية اليوم الاثنين، قال المتحدث باسم الخارجية الصينية لو كانغ، إنه يحتاج «لمزيد من الفهم» للموقف.

وأضاف «لكن من حيث المبدأ الدول التي تتبنى مبدأ –الصين الواحدة– جديرة بالتقدير» في إشارة إلى كينيا دون أن يدلي بالمزيد من التفاصيل.

ولم يتسن الوصول على الفور لمسؤولين من الحكومة الكينية للتعليق.